Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

منهج الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة: دراسة نقدية

ا.م.د. مصطفى محمد عبد الله الحياني

قسم اللغة العربية / كلية التربية / الجامعة العراقية

Imam Al - Bukhari's Method in Preferring Between Conflicting Narrations: A Critical Study

Assistant Professor Dr. Mustafa Muhammad Abdullah Al-Hayani
College of Education, Iraqi University, Department of Arabic Language
mostafa197811@gmail.com

الملخص

تناول هذا البحث منهج الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة: دراسة نقدية، انطلاقاً من مشكلة تمثلت في عدم ظهور قواعد الترجيح عند الإمام البخاري بصورة مصنفة ومستقلة، رغم تفرق تطبيقاتها في مؤلفاته الحديثية، مما استدعى دراسة أسسه النقدية وآليات تعامله مع اختلاف الروايات. وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المنهج الترجيحي للإمام البخاري، وبيان المعايير الحديثية التي اعتمدها في المفاضلة بين الروايات، وتحليل تطبيقاته العملية، وتقويم أثر منهجه في تطور علم نقد الحديث. واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع الروايات المختلفة، والمنهج التحليلي في دراسة أساليب الترجيح، والمنهج النقدي المقارن في بيان خصائص منهجه ضمن مدرسة المحدثين. وقد توصل البحث إلى أن الإمام البخاري اعتمد منهجاً نقدياً متكاملاً يقوم على دراسة الأسانيد والمتون، ومعرفة مراتب الرواة، والاستفادة من القرائن الحديثية والعلل الخفية، وأنه لم يتعامل مع التعارض بين الروايات على أنه تناقض حقيقي، بل سعى إلى الجمع بينها متى أمكن، ثم الترجيح عند تعذر الجمع. كما أظهرت الدراسة أن بيئته العلمية، ورحلاته، واتصاله بأئمة النقد كان لها أثر واضح في بناء ملكته الحديثية. وأوصى البحث بضرورة توسيع الدراسات المتخصصة في منهج البخاري النقدي، وإجراء دراسات مقارنة بين منهجه ومناهج أئمة الحديث الآخرين، والعناية بمؤلفاته الحديثية والنقدية الأخرى للكشف عن مزيد من قواعده الترجيحية.**الكلمات المفتاحية:** الإمام البخاري، الترجيح، الروايات المتعارضة، الدراسة النقدية.

Abstract

This research examined Imam Al-Bukhari's Method in Weighing Between Conflicting Narrations: A Critical Study, based on a research problem represented by the absence of a classified and independent presentation of Al-Bukhari's principles of preference (tarjih), despite the fact that their applications were scattered throughout his hadith works. This required an investigation of his critical foundations and the mechanisms he employed in dealing with variations among narrations. The study aimed to reveal Imam Al-Bukhari's method of preference, identify the hadith-based criteria he adopted in evaluating and prioritizing narrations, analyze his practical applications, and assess the impact of his methodology on the development of hadith criticism. The research adopted the inductive approach to trace different narrations, the analytical approach to examine methods of preference, and the comparative critical approach to clarify the characteristics of his methodology within the school of hadith scholars. The study concluded that Imam Al-Bukhari adopted an integrated critical methodology based on examining chains of transmission and texts, recognizing the ranks of narrators, and relying on hadith indicators and hidden defects. It also demonstrated that he did not consider apparent conflicts between narrations as real contradictions; rather, he sought reconciliation whenever possible and resorted to preference when reconciliation was not achievable. Furthermore, the study revealed that his scholarly environment, extensive travels, and connection with leading critics had a significant role in shaping his hadith expertise. The research recommended expanding specialized studies on Al-Bukhari's critical methodology, conducting comparative studies between his approach and those of other hadith scholars, and paying greater attention to his other hadith and critical works to uncover additional principles of his methodology of preference.

Keywords: Imam Al-Bukhari, Preference, Conflicting Narrations, Critical Study.

١. المقدمة

يُعدُّ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) أحد أبرز أئمة الحديث النبوي، وقد تميز بمنهج نقدي دقيق جعله في مقدمة علماء السنة، ولم تقتصر جهوده على جمع الأحاديث الصحيحة في كتابه الجامع الصحيح، بل امتدت إلى دراسة الروايات وموازنة طرقها وألفاظها، ولا سيما عند وجود اختلاف أو تعارض ظاهري بينها، معتمداً في ذلك على معرفة دقيقة بالأسانيد، وأحوال الرواة، والقرائن الحديثية المصاحبة للرواية. وقد كان الترجيح بين الروايات المتعارضة من أبرز مظاهر الاجتهاد النقدي عند المحدثين، إذ يكشف عن قدرة الناقد على التمييز بين وجوه الاختلاف وتقديم الرواية الأقوى وفق معايير علمية دقيقة. وقد أشار ابن حجر العسقلاني إلى أن الإمام البخاري اعتمد في صحيحه على معرفة واسعة بالرجال والطرق والعلل، ولم يقتصر على ظاهر صحة الإسناد فقط(فتح الباري ابن حجر العسقلاني ٩/١). كما أن دراسة منهج البخاري في الترجيح تكشف جانباً مهماً من شخصيته العلمية، فهو لم يكن مجرد جامع للأحاديث، وإنما كان ناقداً حديثياً يمتلك أدوات الموازنة بين الروايات واختيار الراجح منها. وقد بيّن ابن رجب أن أئمة الحديث المتقدمين كانوا يعتمدون في الترجيح على مجموع القرائن المتعلقة بالإسناد والمتن وحال الرواة، لا على معيار واحد منفرد(شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ٣٤٧/١). وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت صحيح البخاري وشروطه في قبول الحديث، فإن منهجه في الترجيح بين الروايات المتعارضة ما يزال بحاجة إلى دراسة مستقلة تستقرئ أصوله وتطبيقاته. ومن هنا يأتي هذا البحث للكشف عن معايير الإمام البخاري في الترجيح، وتحليل تطبيقاته النقدية في الجامع الصحيح، وبيان أثر منهجه في تطور علم نقد الحديث.

٢. مشكلة البحث

تُعدُّ ظاهرة اختلاف الروايات الحديثية من أبرز القضايا التي شغلت عناية المحدثين، لما يترتب عليها من ضرورة التمييز بين الروايات المتعددة، والكشف عن أسباب الاختلاف، وتحديد الرواية الأرجح وفق أسس نقدية دقيقة. وقد برز الإمام محمد بن إسماعيل البخاري بوصفه أحد أئمة النقد الحديثي الذين مارسوا الترجيح بين الروايات من خلال موازنة الأسانيد، ودراسة أحوال الرواة، والنظر في اختلاف ألفاظ المتون وطرق الأداء، إلا أن هذه الجهود لم تُدرس بصورة مستقلة تجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي لمنهجه في الترجيح.وتتمثل مشكلة البحث في أن منهج الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة لا يظهر في صورة قواعد مصنفة ومباشرة، وإنما يتجلى من خلال تطبيقاته المتفرقة في الجامع الصحيح وسائر مؤلفاته، مما يثير الحاجة إلى دراسة نقدية تستقرئ هذه التطبيقات، وتكشف الأسس والمعايير التي اعتمدها في تقديم بعض الروايات على غيرها، وبيان مدى ارتباط ذلك بقواعد النقد الحديثي التي سار عليها أئمة هذا الفن. وعليه يسعى البحث إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسة الآتية: ما المنهج الذي اعتمده الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة، وما الأسس النقدية التي بنى عليها اختياراته الحديثية؟ وذلك من خلال تحليل نماذج تطبيقية من رواياته، للكشف عن معالم منهجه ومدى إسهامه في تطوير منهج نقد الحديث.

٣. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى الكشف عن المنهج النقدي للإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة، وبيان الأسس العلمية والمعايير الحديثية التي اعتمدها في تقديم بعض الروايات على غيرها، بما يسهم في إبراز دقة صناعته النقدية، وتوضيح العلاقة بين نقد الحديث والاستنباط الفقهي عنده، فضلاً عن إثراء الدراسات المتعلقة بمناهج المحدثين في الترجيح والعلل، وتقديم دراسة علمية تفيد الباحثين في مجال علوم الحديث ونقد الرواية.

٤. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعريف بمنهج الإمام البخاري في التعامل مع الروايات المتعارضة، والكشف عن المعايير الحديثية التي اعتمدها في الترجيح بين الروايات، وتحليل تطبيقاته العملية في الجامع الصحيح دراسةً نقدية، مع تقويم منهجه في ضوء قواعد المحدثين والأصوليين، وبيان أثر اختياراته الترجيحية في تطور علم علل الحديث ومناهج النقد الحديثي.

٥. أسئلة البحث

السؤال الرئيس:

ما منهج الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة، وما الأسس النقدية التي اعتمدها في اختيار الرواية الراجحة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

١. ما الإطار العلمي الذي نشأ فيه الإمام البخاري، وما أثر تكوينه الحديثي في بناء منهجه النقدي في التعامل مع الروايات المختلفة؟

٢. ما المعايير والضوابط الحديثية التي اعتمدها الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة من خلال دراسة الأسانيد والمتون والقرائن المصاحبة؟

٣. كيف تجلت تطبيقات منهج الإمام البخاري في الترجيح داخل الجامع الصحيح، وما مدى توافق اختياراته مع قواعد النقد الحديثي والأصولي؟

٦. فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة:

يفترض البحث أن الإمام البخاري اعتمد في الترجيح بين الروايات المتعارضة على منهج نقدي متكامل يقوم على مجموعة من المعايير الحديثية الدقيقة، وأن هذا المنهج يمثل امتداداً لقواعد المحدثين في نقد الرواية وتمييز الراجح منها.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الآتية:

١. يفترض البحث أن تكوين الإمام البخاري العلمي وبيئته الحديثية أسهما في بناء منهجه النقدي وقدرته على التعامل مع الروايات المختلفة وتمييز وجوه الاختلاف بينها.

٢. يفترض البحث أن الإمام البخاري اعتمد في ترجيحه بين الروايات المتعارضة على ضوابط متعددة، تشمل نقد الأسانيد، ومعرفة مراتب الرواة، ودراسة المتون والقرائن المحيطة بالرواية.

٣. يفترض البحث أن التطبيقات الحديثية للإمام البخاري في الجامع الصحيح تكشف عن منهج ترجيحي منضبط يتوافق مع أصول النقد الحديثي، مع وجود اجتهادات خاصة تعكس استقلال شخصيته العلمية.

٧. الدراسات السابقة

١. الخطيب، محمد عجاج. (١٩٨٨). السنة قبل التدوين. بيروت: دار الفكر.

تناولت الدراسة مراحل تدوين السنة النبوية ونشأة النقد الحديثي، مع بيان جهود الأئمة في التثبت من الروايات، وأشارت إلى بعض معايير الإمام البخاري في اختيار الأحاديث، إلا أنها لم تتناول منهجه في الترجيح بين الروايات المتعارضة بصورة مستقلة، مما يجعلها تمثل أساساً نظرياً يفيد البحث الحالي دون أن تغطي موضوعه مباشرة.

٢. نور الدين عتر. (١٩٩٧). منهج النقد في علوم الحديث. دمشق: دار الفكر.

ركزت الدراسة على قواعد النقد الحديثي وأصول الترجيح بين الروايات، وعرضت نماذج من تطبيقات كبار المحدثين، ومنهم الإمام البخاري، إلا أن تناولها جاء ضمن إطار عام لعلم النقد، ولم تفرد دراسة مستقلة لمنهج البخاري في الترجيح، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى استكماله.

٣. أكرم ضياء العمري. (٢٠٠٥). بحوث في تاريخ السنة المشرفة. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ناقشت الدراسة تطور مناهج المحدثين في نقد الروايات، وأبرزت مكانة الإمام البخاري في علم العلل والنقد، مع الإشارة إلى بعض ضوابطه في المفاضلة بين الروايات، لكنها لم تقدم تحليلاً نقدياً شاملاً لقواعد الترجيح التي اعتمدها، وهو ما يميز البحث الحالي عنها.

٤. حمزة عبد الله المليباري (٢٠٠٨). عبقرية الإمام البخاري في نقد الأحاديث. الرياض: مكتبة الرشد.

هدفت الدراسة إلى إبراز عبقرية الإمام البخاري في النقد الحديثي من خلال عدد من التطبيقات العملية، وكشفت عن دقة منهجه في تمييز الروايات، إلا أنها ركزت على النقد الحديثي بصورة عامة، ولم تتناول منهج الترجيح بين الروايات المتعارضة بوصفه موضوعاً مستقلاً، الأمر الذي يسعى البحث الحالي إلى معالجته بصورة أكثر تخصصاً.

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يتضح من الدراسات السابقة أنها تناولت جوانب متعددة من منهج الإمام البخاري ومناهج النقد الحديثي، فقد اهتم بعضها بتاريخ تدوين السنة، وبعضها بقواعد نقد الرواية، أو بمكانة الإمام البخاري في علم الحديث وعلله، إلا أنها لم تتجه بصورة مباشرة إلى دراسة منهج الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة من خلال الكشف عن أصوله النقدية وضوابطه المنهجية وتطبيقاته في مختلف مؤلفاته الحديثية.وتتميز الدراسة الحالية بتركيزها على جانب محدد من شخصية الإمام البخاري العلمية، وهو منهجه في الموازنة بين الروايات عند وجود الاختلاف أو التعارض الظاهري، وذلك من خلال دراسة مصادره الأصلية، وتحليل منهجه في نقد الأسانيد والمتون، ومعرفة أثر أحوال الرواة والقرائن الحديثية في بناء أحكامه الترجيحية، مع تقويم هذا المنهج في ضوء قواعد المحدثين.وتتمثل الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة تناولت منهج البخاري في النقد

أو التصحيح بصورة عامة، لكنها لم تقدم دراسة مستقلة تجمع بين تأصيل مفهوم الترجيح عند الإمام البخاري، واستقراء أسسه، وتحليل آليات تطبيقه في التعامل مع الروايات المتعارضة في مختلف جوانب عمله الحديثي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته والكشف عن معالمه بصورة أكثر تخصصاً.

٨. منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع الروايات المتعارضة التي تعامل معها الإمام البخاري في صحيحه وسائر مؤلفاته، وعلى المنهج التحليلي في دراسة أساليب الترجيح التي اعتمدها واستخلاص قواعدها العلمية، كما يستفيد من المنهج النقدي المقارن في مقارنة منهجه بمناهج كبار أئمة الحديث والأصوليين، بما يسهم في تقويم هذا المنهج وبيان خصائصه العلمية وأثره في تطور النقد الحديثي.

المبحث الأول: الإمام البخاري ومكانته في علم الحديث

يمثل الإمام محمد بن إسماعيل البخاري مرحلة متقدمة في تطور النقد الحديثي، إذ جمع بين سعة الرواية ودقة الدراية، مما أهله لبناء منهج نقدي متميز في التعامل مع الأخبار وتمييز مراتبها. وتعد دراسة حياته وتكوينه العلمي مدخلاً لفهم الأسس التي قامت عليها اختياراته الحديثية، ومنها منهجه في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

المطلب الأول: حياة الإمام البخاري ومسيرته العلمية

أولاً: مولد الإمام البخاري ونشأته العلمية

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري،(المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم شمس الدين السفيري الشافعي ١ /ص٤٦)، ولد في مدينة بخارى سنة (١٩٤هـ)، ونشأ في بيئة علمية كان لها أثر في توجيهه المبكر نحو طلب الحديث والعناية بالرواية. وقد ذكر الذهبي أن البخاري نشأ على حب العلم، وتميز منذ صغره بقوة الحفظ وسرعة الإدراك، حتى صار من أئمة الحفظ والنقد في عصره(سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٩١/١٢)، وأشار ابن حجر إلى أن نشأته العلمية المبكرة كان لها أثر في تكوين شخصيته الحديثية التي اتسمت بالدقة والتثبت(فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني ٤٧٧/١). كما نقل الخطيب البغدادي أخباراً عن بدايات طلبه للحديث ورحلته في جمعه، مبيناً أن المحدثين في ذلك العصر كانوا يعتمدون على الرحلة والمشافهة في بناء ملكتهم العلمية(تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ٣٢٢/٢). ولا تبرز أهمية هذه المرحلة في كونها جانباً من السيرة الشخصية للبخاري فقط، بل لأنها تمثل الأساس الذي تشكلت من خلاله ملكته النقدية، فالإمام الذي نشأ على سماع الروايات ومقارنتها كان أكثر قدرة على إدراك وجوه الاختلاف بينها. ونرى أن ارتباط نشأة البخاري المبكرة بعلم الحديث أسهم في بناء منهجه القائم على الفحص والموازنة، وهو ما ظهر لاحقاً في قدرته على الترجيح بين الروايات عند وجود الاختلاف.

ثانياً: رحلات الإمام البخاري العلمية وأثرها في تكوين منهجه النقدي

أسهمت الرحلات العلمية في تكوين شخصية الإمام البخاري النقدية، إذ رحل إلى مختلف مراكز العلم، والتقى بكبار المحدثين، مما أتاح له جمع طرق الروايات، ومعرفة اختلاف الأسانيد وأحوال الرجال. وقد أشار ابن حجر إلى كثرة أسفار البخاري ولقائه بأئمة الحفاظ، مما كان له أثر في تمكنه من علم العلل ونقد الروايات(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ١/ ٤٧٨)، كما بين المزي اتساع دائرة شيوخه وتنوع مصادر تحصيله العلمي(تهذيب الكمال في أسماء الرجال المزي، ٤٣٠/٢٤). ونرى أن هذه الرحلات شكلت أساساً مهماً في منهجه الترجيحي، لأن الموازنة بين الروايات لا تتحقق إلا بجمع طرقها ومعرفة مراتب رواتها، وهو ما أكد عليه ابن رجب والخطيب البغدادي في بيان أهمية الرحلة في بناء الملكة النقدية للمحدثين(الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ٢٢٥/،٢).

ثالثاً: شيوخ الإمام البخاري وأثرهم في بناء شخصيته النقدية

تكوّن المنهج النقدي للإمام البخاري في ظل مدرسة حديثية ضمت كبار أئمة النقد في عصره، فقد أخذ عن علماء بارزين، من أمثال علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، والحميدي عبد الله بن الزبير، وهم من أئمة العلل والرجال ونقد الروايات(سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤٦٢/١٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، ٣٥١/٢٦)، ولم يقتصر أثر هؤلاء الشيوخ على نقل الحديث، بل أسهموا في بناء طريقته في الموازنة بين الأسانيد وتمييز الروايات المحفوظة من غيرها، إذ كان لعلي بن المديني خاصة أثر بارز في تعميق معرفته بعلل الحديث واختلاف الروايات. ونرى أن شخصية البخاري النقدية لم تكن مجرد امتداد لمدرسة شيوخه، بل كانت امتداداً واعياً لها مع

استقلال واضح في تطبيق قواعد النقد، وهو ما ظهر في منهجه القائم على جمع الطرق والاستفادة من مختلف القرائن عند الترجيح بين الروايات(سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤٠٥/١٢).

رابعاً: تلاميذ الإمام البخاري وأثرهم في نقل منهجه الحديثي

أسهم تلاميذ الإمام البخاري في نشر منهجه الحديثي ونقل طريقته النقدية إلى الأجيال اللاحقة، ومن أبرزهم: الإمام مسلم بن الحجاج، والإمام الترمذي، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن يوسف الفربري، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، وهم من كبار أئمة الحديث الذين تأثروا بمدرسة البخاري في نقد الروايات ومعرفة عللها. ويُعد محمد بن يوسف الفربري من أشهر رواة الجامع الصحيح عن البخاري، إذ كان له دور أساسي في نقل الكتاب وانتشاره، كما ظهر أثر البخاري في منهج الإمام الترمذي من خلال عنايته بعلل الحديث والموازنة بين الروايات(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني. ٤٩٠/١). ونرى أن تلاميذ البخاري يمثلون امتداداً عملياً لمدرسته النقدية، إذ نقلوا منهجه القائم على دراسة الأسانيد، ومعرفة مراتب الرواة، والترجيح بين الروايات المختلفة.

خامساً: مؤلفات الإمام البخاري ودلالتها على منهجه النقدي

تكشف مؤلفات الإمام البخاري عن شخصية عالمية جمعت بين الرواية والنقد، فلم يقتصر إنتاجه على كتابه الجامع الصحيح، بل صنف كتباً أخرى ذات أهمية كبيرة في دراسة منهجه، مثل التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والضعفاء الصغير. وقد ذكر ابن حجر أن كتب البخاري في الرجال والتاريخ تدل على سعة معرفته بأحوال الرواة ومراتبهم(نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ٧/١.)، كما أشار الذهبي إلى أن كتاب التاريخ الكبير يمثل شاهداً على تقدمه في معرفة الرجال وأخبارهم(سير أعلام النبلاء، الذهبي. ٤٠٢/١٢)أما الجامع الصحيح فيمثل التطبيق العملي لمنهجه في الانتقاء والترجيح، إذ يظهر فيه اهتمامه بجمع طرق الحديث، واختيار الرواية الأقوى، والإشارة أحياناً إلى الاختلافات بين الروايات. وقد بينت دراسة حديثة حول ألفاظ الترجيح عند الإمام البخاري أن البخاري كان يورد الروايات المختلفة ثم يرجح بينها بألفاظ صريحة مثل: "أصح"، و"أسند"، و"أشبه"، مع بيان القرائن التي اعتمد عليها في ذلك. ونلاحظ أن تنوع مؤلفات البخاري يعد مفتاحاً لفهم منهجه في الترجيح، لأن اختياراته لا يمكن تفسيرها من خلال كتاب واحد، وإنما من خلال مجموع تراثه الذي يكشف عن قواعده في نقد الروايات وتمييز مراتبها.

سادساً: مكانة الإمام البخاري العلمية وأثرها في علم الحديث

بلغ الإمام البخاري منزلة رفيعة بين أئمة الحديث، حتى عُدَّ من أبرز حفاظ السنة ونقادها، ولم تكن مكانته قائمة على كثرة الحفظ فقط، بل على قدرته على تحليل الروايات ومعرفة عللها. وقد وصفه الذهبي بأنه الإمام الحافظ الحجة، وأبرز تقدمه في علوم الحديث والرجال(سير أعلام النبلاء، الذهبي. ٤٦٢/١٢)، كما نقل السبكي إشادة العلماء بمكانته بين أئمة الحديث وجلالة قدره العلمي(طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢١٦/٢). وتتضح قيمة هذه المكانة في موضوع البحث، لأن دراسة منهج البخاري في الترجيح تحتاج إلى إدراك موقعه داخل مدرسة النقد الحديثي، فهو لم يكن ناقلاً للروايات فقط، بل كان ناقداً يملك أدوات الحكم والموازنة. كما أن دراسة تطبيقاته تكشف أن ترجيحاته كانت مبنية على اجتهاد علمي قائم على معرفة دقيقة بالأسانيد والمتون. ونرى أن مكانة البخاري العلمية تمثل عنصراً أساساً في فهم منهجه الترجيحي، إذ إن أحكامه على الروايات لم تصدر عن مجرد اختيار شخصي، وإنما عن خبرة نقدية طويلة جعلته قادراً على إدراك الفروق الدقيقة بين الروايات المتشابهة.

المطلب الثاني: البيئة العلمية التي نشأ فيها الإمام البخاري وأثرها في تكوين منهجه النقدي

أولاً: ازدهار الحركة الحديثية في القرن الثالث الهجري وأثرها في تكوين منهج النقد

نشأ الإمام البخاري في مرحلة تاريخية بلغت فيها علوم الحديث درجة عالية من النضج، ولا سيما في القرن الثالث الهجري الذي شهد نشاطاً واسعاً في جمع السنة، وتصنيفها، ونقد أسانيدها ومتونها. فقد ظهرت في هذا العصر مدارس حديثية متعددة في الحجاز والعراق وخراسان، وبرز أئمة كبار وضعوا أسساً دقيقة للتمييز بين الروايات المقبولة والمردودة. ويذكر الخطيب البغدادي أن علماء الحديث في تلك المرحلة اعتنوا بالرحلة، وكثرة السماع، ومعرفة أحوال الرواة، لما لذلك من أثر في ضبط الأخبار وتمييز الصحيح منها(الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي. ٢ /٢٢٥). كما يشير ابن الصلاح إلى أن علوم الحديث تطورت على أيدي النقاد المتقدمين الذين وضعوا قواعد معرفة الصحيح والضعيف وطرق الترجيح بين الروايات المختلفة(مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ابن الصلاح، ٣). وقد كان لهذه البيئة أثر مباشر في تكوين شخصية البخاري، إذ نشأ في عصر لم يعد فيه قبول الرواية قائماً على مجرد النقل، وإنما أصبح مرتبطاً بالبحث في حال الراوي، واتصال السند، ومعرفة العلل الخفية. ويرى الذهبي أن أئمة هذا العصر بلغوا منزلة عالية في الحفظ والنقد بسبب كثرة الرواية وتنوع طرقها(سير أعلام النبلاء، الذهبي. ٣٩١/١٢).ونجد أن البيئة العلمية التي عاصرها البخاري كانت العامل الرئيس في انتقاله من مرحلة جمع الحديث إلى مرحلة نقده وتحليله، فوجود

مدارس حديثية قوية أتاح له اكتساب أدوات الترجيح بين الروايات، لأن التعارض بين الأخبار لا يمكن معالجته إلا من خلال معرفة واسعة بالسياقات العلمية التي أنتجتها.

ثانياً: دور مدارس الحديث في العراق وخراسان في بناء منهج البخاري النقدي

أسهمت مدارس الحديث في العراق وخراسان في تشكيل المنهج النقدي للإمام البخاري، إذ كانت هذه المراكز العلمية موطناً لكبار أئمة العلل ونقاد الرواية، مثل علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، الذين اعتمدوا على المقارنة بين الروايات ودراسة أحوال الرواة بدل الاقتصار على الحكم الظاهري على الأحاديث(الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ١٦/١.). وقد انعكس هذا الاتجاه في منهج البخاري من خلال عنايته بجمع طرق الحديث، وتحليل وجوه الاختلاف، والاعتماد على القرائن عند الترجيح بين الروايات(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني. ٤٨١/١). ونرى أن هذه المدارس أسهمت في بناء شخصيته النقدية، إذ شكلت الأساس العلمي الذي اعتمد عليه في تطوير منهج يقوم على الموازنة الدقيقة بين الأسانيد والمتون.

ثالثاً: أثر الرحلة العلمية وتعدد مصادر الرواية في بناء القدرة على الترجيح

أسهمت الرحلات العلمية وتنوع مصادر الرواية في تكوين القدرة النقدية للإمام البخاري، إذ مكّنته كثرة الشيوخ وتعدد الأمصار التي رحل إليها من جمع طرق الأحاديث والمقارنة بينها، مما ساعده على معرفة وجوه الاختلاف وتمييز الروايات المحفوظة من غيرها. وقد أشار المزي إلى اتساع دائرة شيوخ البخاري وتنوع مصادره الحديثية(تهذيب الكمال، المزي. ٤٣٠/٢٤)، كما بيّن الذهبي أن كثرة سماعه ورحلاته كان لها أثر في تقدمه في معرفة الرجال والطرق(سير أعلام النبلاء، الذهبي. ٤٠٥/١٢). ونلاحظ أن هذه الرحلات شكلت أساساً مهماً لمنهجه الترجيحي، لأن الحكم بين الروايات المتعارضة لا يتحقق إلا بالإحاطة بطرقها المختلفة وموازنة أسانيدها ومتُونها.

رابعاً: أثر ثقافة الجرح والتعديل وعلم العلل في تشكيل منهج البخاري

شهد عصر الإمام البخاري تطوراً كبيراً في علوم الجرح والتعديل والعلل، حيث أصبح الحكم على الروايات مرتبطاً بمعرفة دقيقة بأحوال الرجال ومراتبهم، وليس بمجرد ظاهر الاتصال في السند. وقد كان البخاري من أبرز من جمع بين علم الرجال وعلم العلل، مما جعله قادراً على التعامل مع الروايات المختلفة بمنهج نقدي متقدم.ويظهر ذلك في كتابه التاريخ الكبير الذي لم يكن مجرد سجل لأسماء الرواة، بل كان مشروعاً نقدياً يكشف عن عنايته بتوثيق الرجال وتمييز أحوالهم. وقد ذكر ابن حجر أن البخاري كان إماماً في معرفة الرجال والعلل، وأن كتبه تدل على سعة اطلاعه في هذا المجال(نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني. ٧/١). كما أشار الذهبي إلى تقدمه في نقد الرجال ومعرفة مراتب المحدثين(سير أعلام النبلاء، الذهبي. ٤٠٢/١٢).ونلاحظ أن ارتباط البخاري بعلوم الجرح والتعديل والعلل يمثل الأساس الأهم في منهجه للترجيح بين الروايات، لأن المفاضلة بين الأخبار لا تقوم على كثرة الطرق فقط، وإنما على معرفة قيمة كل طريق ودرجة رواته، وهي الخصيصة التي ميزت منهجه عن مجرد الجمع والرواية.

المبحث الثاني: منهج الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة

المطلب الأول: مفهوم التعارض والترجيح وأسس الإمام البخاري في معالجة الروايات المتعارضة.

أولاً: مفهوم التعارض بين الروايات عند المحدثين

يقصد بالتعارض عند المحدثين ظهور اختلاف بين روايتين مقبولتين يتعذر العمل بمدلوليهما معا على ظاهرهما، من غير أن يستلزم ذلك تناقضا حقيقيا في السنة، إذ قد يرجع الاختلاف إلى تعدد الأحوال، أو تفاوت ألفاظ الرواة، أو تقدم إحدى الروايتين زمنيا. وقد جعل ابن الصلاح معرفة مختلف الحديث من أدق علوم الحديث، لأنها تقوم على جمع الطرق، وتحرير موضع الاختلاف، ثم الجمع أو معرفة الناسخ أو ترجيح الرواية التي تؤيدها القرائن(معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص٢٨٤). وأوضح ابن رجب أن النقاد المتقدمين لم يعتمدوا قاعدة منفردة، بل وازنوا بين الأسانيد والمتون وأحوال الرواة ومجموع القرائن(شرح علل الترمذي، ابن رجب ج١، ص٣٤٨–٣٤٩).ويظهر ذلك في صنيع البخاري في حكم الجماع من غير إنزال، فقد روى من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها، فقد وجب الغسل» (أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، حديث ٢٩١). ثم روى من طريق مسدد، عن يحيى القطان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أُبي بن كعب رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال فيمن جامع ولم ينزل: «يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ ويصلي»(أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، حديث ٢٩٣). ووجه التعارض الظاهري أن الرواية الأولى توجب الغسل بمجرد الجماع، في حين تدل الثانية على الاكتفاء

بغسل موضع الإصابة والوضوء عند عدم الإنزال.ولم يرد البخاري الرواية الثانية لضعف إسنادها، فطريقها متصل، ورجاله ثقات، وإنما كشف عن اختلاف الحكم وأبقى الرواية لبيان منشأ الخلاف. وفي المقابل عزز رواية أبي هريرة بمتابعة عمرو بن مرزوق عن شعبة، ومتابعة أبان عن قتادة، وصرح في الأخيرة بسماع قتادة من الحسن، مما يقوي اتصال الطريق وثبوت اللفظ. كما بين أُبي بن كعب في رواية لاحقة أن ترك الغسل كان رخصة في أول الإسلام، ثم صدر الأمر بالغسل، فدل ذلك على تقدم الرواية المبيحة وتأخر الرواية الموجبة(سنن أبي داود. أبو داود، السجستاني كتاب الطهارة، باب في الإكسال، حديث ٢١٤).ولهذا عقب البخاري بقوله: «الغسل أحوط، وذاك الآخر، وإنما بينا لاختلافهم»، فدل ترتيبه للروايات وتبويبه على ميله إلى العمل بالرواية الموجبة للغسل. وقد حكم ابن عبد البر على رواية أُبي بأنها ثابتة من جهة الإسناد، إلا أن حكمها متقدم قد نسخ، بينما أوضح ابن حجر أن حديث وجوب الغسل أصرح دلالة، وأن البخاري لم يترجم لجواز تركه(فتح الباري، ابن حجر، ج١، ص٤٧٢–٤٧٥). وقد استشكل ابن العربي لفظ «أحوط» لما قد يوهمه من الاستحباب، غير أن ابن حجر رد هذا الفهم بأن تصرف البخاري وتقديمه الرواية الموجبة لا يدلان على إباحة الترك، وإنما يعكسان احتياطه في التعبير مع إثباته أصل الخلاف(الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار. ابن عبد البر النمري. ١/٣٢٠).

ثانياً: مفهوم الترجيح وأهميته في منهج الإمام البخاري

الترجيح هو تقديم إحدى الروايتين المختلفتين استناداً إلى قرينة تدل على أنها أحفظ وأثبت، ولا يقتصر على كثرة الطرق، بل يشمل ضبط الراوي، وملازمته لشيخه، واتصال السماع، وموافقة الحفاظ(شرح علل الترمذي، ابن رجب، ١/٣٤٨–٣٤٩). وعند اختلاف ألفاظ الحديث قد يُستعمل الترجيح لتعيين اللفظ المحفوظ، وإن أمكن تقارب المعنى بين الروايات(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، ٣/٧٤). ومن أمثلته ما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة، وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»(أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار، حديث ٦٣٦). وقد ورد في بعض الطرق لفظ القضاء بدل الإتمام، غير أن البخاري أخرج لفظ الإتمام من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة، وعضده بحديث أبي قتادة باللفظ نفسه (البخاري، حديث ٦٣٥)وتؤيد مقارنة الطرق هذا الاختيار، فقد بيّن أبو داود أن الزبيدي، وابن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد، ومعمراً، وشعيب بن أبي حمزة رووه عن الزهري بلفظ الإتمام، بينما انفرد ابن عيينة عنه بلفظ القضاء(أبو داود، السنن، حديث ٥٧٢). ولذلك عدّ ابن حجر لفظ الإتمام هو المحفوظ في رواية الزهري، لموافقة أكثر أصحابه له، مع إمكان حمل القضاء على معنى الإكمال(فتح الباري، ابن حجر، ٢/١١٨–١١٩).ونرى أن ترجيح البخاري يُستفاد هنا من صنيعه في التخريج، لا من تصريح مستقل، إذ اختار اللفظ الذي وافق فيه الراوي جماعة أصحاب الزهري، ثم قوّاه برواية صحابي آخر. وهذا يبيّن أن الترجيح عنده يقوم على تكامل القرائن، وبخاصة موافقة الحفاظ وتعدد مخارج الحديث.

ثالثاً: أسس الإمام البخاري في معالجة الروايات المتعارضة

١– **جمع طرق الحديث قبل الحكم على الرواية** يقوم النقد الحديثي عند البخاري على استقراء طرق الحديث قبل الحكم عليه، إذ تكشف المقارنة موضع الاتفاق والاختلاف، وتعين على تمييز الرواية المحفوظة من الوهم. وقد أوضح ابن رجب أن النقاد المتقدمين لم يعتمدوا ظاهر الإسناد منفردا، بل نظروا في مجموع الطرق وقرائن كل رواية(شرح علل الترمذي، ابن رجب، ١/٣٤٨–٣٤٩).ويتضح ذلك في اختلاف الروايات حول صلاة النبي ﷺ داخل الكعبة. فقد أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سأل بلالا عما فعله النبي ﷺ داخلها، فقال: «دخل النبي ﷺ البيت وأسامة بن زيد، وعثمان بن طلحة، وبلال، فأطال ثم خرج، وكنت أول الناس دخل على أثره، فسألت بلالا: أين صلى؟ قال: بين العمودين المقدمين»(اخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب الصلاة بين السواري في غير جماعة، حديث ٥٠٤). وأورد البخاري رواية ابن عباس التي تفيد أن النبي ﷺ دعا داخل الكعبة وصلى بعد خروجه منها(أخرجه البخاري الجامع الصحيح ، حديث ٣٩٨).ولا يتبين وجه الاختلاف إلا بجمع الطرق، فرواية إثبات الصلاة نقلها مجاهد ونافع وسالم عن ابن عمر، عن بلال، وجاءت متضمنة تحديد مكان الصلاة داخل البيت(الجامع الصحيح ، البخاري الأحاديث ٣٩٧، ٤٦٨، ٥٠٤، ٥٠٥، ١٥٩٨، ١٥٩٩). ولهذا عقد البخاري باباً بعنوان الصلاة في الكعبة، مما يدل على اعتماده رواية الإثبات. وبيّن ابن حجر أن خبر بلال أرجح، لأنه شاهد الواقعة ووصف موضع الصلاة بدقة، بينما لا يستلزم نفي غيره عدم وقوعها،(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ١/٥٠٠–٥٠١).ونرى أن هذا المثال يوضح أن جمع الطرق عند البخاري لم يكن مجرد تكرار للروايات، بل وسيلة نقدية لاستكمال صورة الواقعة وترجيح الخبر الأكثر تفصيلا وحفظا، من غير إسقاط الرواية الأخرى ما دام إسنادها مقبولا.

٢– **الترجيح باعتبار مراتب الرواة وقوة الضبط والإتقان**

يراعي الإمام البخاري عند اختلاف الروايات تفاوت الرواة في الحفظ والملازمة للشيخ، فلا تكفي العدالة وحدها لتسوية رواية الثقة برواية من هو أثبت منه في حديث شيخ معين. وقد بيّن ابن أبي حاتم أن النقد يقتضي معرفة درجات الرواة، لا الاقتصار على قبولهم أو ردهم، لأن الراوي الثقة قد يخطئ في حديث يخالف فيه الأحفظ.ومن أمثلته حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يتخير أربعا منهن»(الإمام الترمذي، الجامع، أبواب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، حديث ١١٢٨). رواه معمر عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، غير أن الإمام الترمذي نقل عن الإمام البخاري قوله: «هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري». فقد رواه شعيب وغيره عن الزهري بلاغا عن محمد بن سويد الثقفي، بينما كان حديث الزهري عن سالم، عن ابن عمر، في واقعة أخرى تتعلق برجل من ثقيف طلق نساءه.ونرى أن ترجيح الإمام البخاري انصب على هذا الإسناد بعينه، لا على أصل المسألة الفقهية، إذ قدّم رواية شعيب، وهو من أثبت أصحاب الزهري، لموافقة غيره له، ولم يعتمد انفراد معمر بهذا الوجه مع كونه ثقة. ويكشف ذلك أن الترجيح عند الإمام البخاري يقوم على ضبط الراوي في حديث شيخه وموافقته لأصحابه، لا على وصف الثقة مجرداً.

٣- الترجيح بمخالفة الثقات والقرائن الحديثية المصاحبة للرواية

لا يحكم الإمام البخاري على مخالفة الثقة حكماً واحداً، بل ينظر في مرتبة الراوي، وموافقة الحفاظ، وتعدد الطرق، والقرائن المتصلة بالإسناد والمتن. وقد أوضح ابن رجب أن أئمة العلل قد يرجحون رواية جماعة من الثقات على رواية ثقة خالفهم، لأن الخطأ قد يقع من الراوي المقبول، ولا يُعرف إلا بالمقارنة(شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ٣٥٠/١).ويتضح ذلك في صفة صلاة الكسوف، فقد أخرج الإمام البخاري عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبيﷺ صلى بهم في كسوف الشمس أربع ركعات في سجدتين، الأول الأول أطول»(الجامع الصحيح، كتاب الكسوف، باب الركعة الأولى في الكسوف أطول، حديث ١٠٦٤)، أي ركوعين في كل ركعة. وقد دعم الإمام البخاري هذه الصفة بطرق أخرى عن عائشة وابن عباس وأسماء وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم(الجامع الصحيح، الأحاديث ١٠٤٤، ١٠٤٦، ١٠٥١، ١٠٥٨، ١٠٦٥، ١٠٦٦).وفي المقابل، أخرج أبو داود طريقاً يذكر ثلاثة ركوعات في كل ركعة، وفي إسناده تردد الراوي في تعيين من حدّث عبيد بن عمير، وهي قرينة لا توجد في الطرق المتعددة التي اختارها الإمام البخاري(سنن أبي داود، كتاب الاستسقاء، باب من قال يركع أربع ركعات، حديث ١١٧٧)، وقد بيّن ابن حجر أن تعدد طرق رواية الركوعين واتفاق ألفاظها يقويانها عند الموازنة بينها وبين الروايات المخالفة(فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجرالعسقلاني، ١ /٥٠٠).ونجد أن ترجيح الإمام البخاري هنا لم يقم على رد رواية الثقة لمجرد المخالفة، وإنما على اجتماع قرائن أقوى، هي تعدد المخارج، وموافقة الحفاظ، ووضوح الإسناد، واتساق صفة الصلاة، ولذلك عُدّت رواية الركوعين هي المحفوظة، وما خالفها مرجوحاً.

٤- مراعاة الجمع بين الروايات والنظر في اختلاف السياقات قبل الترجيح

يقدم الإمام البخاري الجمع المقبول بين الروايات متى أمكن حملها على أحوال مختلفة، ولا ينتقل إلى الترجيح إلا عند تعذر ذلك. وليس المقصود جمعاً متكلفاً، بل جمعا تؤيده ألفاظ الحديث وسبب وروده والظروف المحيطة به. وقد جعل ابن الصلاح هذا المسلك أول وجوه معالجة مختلف الحديث، لأنه يتيح العمل بالروايتين من غير إهدار إحداهما(علوم الحديث، ابن الصلاح، ص٢٨٤-٢٨٦). ويتضح ذلك في أحاديث الصوم في السفر، فقد أخرج الإمام البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي، وكان كثير الصيام، سأل النبي ﷺ عن الصوم في السفر، فقال: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر»(الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار، حديث ١٩٤٣). وأخرج عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «كان رسول الله ﷺ في سفر، فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ فقالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر»(الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر، حديث ١٩٤٦).ولا تعارض بين الروايتين، فالرواية الأولى وردت في حق من يطيق الصيام من غير مشقة، أما الثانية فتعلقت بمن أجهده الصوم حتى احتاج إلى من يظلله. وقد بيّن ابن حجر أن تبويب الإمام البخاري أظهر سبب النهي، وبذلك حمل الإباحة على حال القدرة، والنهي على حال المشقة(فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، ١ /٥٠١).ونرى أن ترتيب الإمام البخاري لهاتين الروايتين يكشف أثر السياق في منهجه، إذ لم يرجح إحداهما ويلغ الأخرى، وإنما أبقى حكم كل رواية في موضعه. ومن ثم فإن الجمع هنا لم يعتمد على تشابه الألفاظ وحده، بل على قرائن الحال التي أزالت التعارض الظاهري وحددت مجال العمل بكل حديث.

٥- دلالة تراجم الإمام البخاري على اختياراته الترجيحية

تمثل تراجم أبواب الجامع الصحيح قرينة مهمة على اختيارات الإمام البخاري، إذ تكشف عن فهمه للأحاديث وموقفه من اختلاف دلالاتها. وقد أوضح ابن حجر أن الترجمة قد تعين أحد المعاني المحتملة في الحديث، أو تفسر مجمله، أو تبين المراد من ظاهره، مما يجعلها وسيلة للكشف عن اختيارات الإمام البخاري الفقهية والنقدية(هدي الساري، ابن حجر، ص١٣–١٤).كما بيّن نور الدين عتر أن تراجم الأبواب لم توضع لمجرد تنظيم الأحاديث، بل تضمنت استنباطات الإمام البخاري وطريقته في الربط بين النصوص وتوجيه دلالاتها(عتر، نور الدين ضياء الدين. «الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح». مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ص٦١–٨٩). نجد أن هذه التراجم تكشف امتداد الترجيح عند الإمام البخاري من نقد الإسناد إلى فقه المتن وتحديد الوجه الذي يراه أقرب إلى مقصود الحديث.

المطلب الثاني: معايير الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات من خلال نقد الأسانيد والمتون.

اعتمد الإمام البخاري في الترجيح على مقارنة الأسانيد والمتون، ودراسة أحوال الرواة وطرق الحديث والقرائن المصاحبة له. ويكشف ذلك عن منهج نقدي متكامل يهدف إلى تحديد الرواية المحفوظة بحسب طبيعة كل حديث.

أولاً: الترجيح بقوة الإسناد واتصال السماع

تقوم قوة الإسناد عند الإمام البخاري على ثقة رواته وثبوت تلقي بعضهم عن بعض، فالمعاصرة وحدها لا تزيل احتمال الانقطاع ما لم يؤيدها سماع ثابت أو قرينة معتبرة. وقد عد ابن الصلاح اتصال السند أول شروط الحديث الصحيح، مع عدالة الرواة وضبطهم وسلامة الخبر من الشذوذ والعلة(معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص١١–١٢)ومن أمثلة ذلك حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «سمعت رجلا قرأ آية، سمعت من النبي ﷺ خلافها، فأخذت بيده، فأتيت به رسول الله ﷺ، فقال: كلاكما محسن. قال شعبة: أظنه قال: لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»(اخرجه الإمام البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة، حديث ٢٤١٠). وأعاد الإمام البخاري الحديث في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث ٣٤٧٦، وفي كتاب فضائل القرآن، حديث ٥٠٦٢.وتظهر قوة الطريق في رواية الحديث ٢٤١٠، فقد رواه الإمام البخاري عن أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة، عن ابن مسعود. وأبو الوليد ثقة ثبت، وشعبة ثقة حافظ متقن، وعبد الملك والنزال ثقتان. كما تضمن الطريق تصريح عبد الملك بالسماع من النزال، وتصريح النزال بالسماع من ابن مسعود، فانتفى احتمال الانقطاع. وعندما ورد الطريق نفسه بالعنعنة المختصرة في الموضعين الآخرين، كشف التصريح السابق عن اتصالها. وقد أثبت ابن حجر مراتب هؤلاء الرواة في تقريب التهذيب، (تقريب التهذيب. ابن حجر العسقلاني التراجم، ٢٧٩٠، ٤٢٤٩، ٧١٠٥، ٧٣٠١).ونرى أن صنيع الإمام البخاري هنا يبين أن قوة الإسناد لا تعني قلة رجاله فحسب، بل اجتماع الثقة والضبط وثبوت السماع وتعدد رواية الحديث عن شعبة. كما أن نقله تحفظ شعبة في بعض ألفاظ الزيادة يكشف دقته في الفصل بين ثبوت أصل الحديث ودرجة ضبط ألفاظه.

ثانياً: الترجيح باعتبار مراتب الرواة ودرجات الضبط

تتفاوت روايات الثقات بحسب الحفظ، وإتقان حديث الشيخ، وكثرة الملازمة له، لذلك لا يكتفي الناقد بعدالة الراوي، بل ينظر إلى ضبطه في الحديث المختلف فيه. وقد بيّن ابن أبي حاتم أن مراتب الرواة ليست سواء، وأن معرفة هذه المراتب أساس في تمييز المحفوظ عند الاختلاف.ومن تطبيقات ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة، وفيه قول أبي بكر رضي الله عنه: «والله لا قاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عَناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها»(البخاري، الجامع الصحيح، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض، حديث ٦٩٢٤). وروى الإمام البخاري الحديث من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، بلفظ عِقالاً، ثم أشار إلى أن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح روياه عن الليث بلفظ عَناقاً، وحكم بأن هذا اللفظ هو الأصح(البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ٧٢٨٤). وقتيبة بن سعيد ثقة متقن، غير أن يحيى بن بكير عُرف بخصوصية ضبطه لحديث الليث وكثرة روايته عنه، كما وافقه عبد الله بن صالح، كاتب الليث، في اللفظ نفسه. ولهذا لم يضعّف الإمام البخاري طريق قتيبة، وإنما رجّح عَناقاً لاتفاق راويين عن الليث، مع مزية يحيى بن بكير في حديثه. وقد أوضح ابن حجر أن تعليق الإمام البخاري قصد به بيان أن لفظ عَناقاً أصح من عِقالاً، لا الحكم بضعف أصل الرواية(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ١ /٤٩٩). ونرى أن المثال يكشف دقة الترجيح عند الإمام البخاري، فالعبرة ليست بالثقة المطلقة للراوي، وإنما بدرجة ضبطه لحديث شيخه وموافقة غيره له. وبذلك يكون الترجيح هنا قائماً على الموازنة بين مراتب الرواة داخل الإسناد الواحد، وهو ما يوافق عنوان هذا المطلب مباشرة.

ثالثاً: الترجيح بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه

لا تقتضي ثقة الراوي قبول روايته عند كل اختلاف، فقد ترجح رواية غيره لقوة الحفظ، أو اتصال الطريق، أو مباشرة الواقعة. وقد جعل ابن حجر مخالفة الراوي المقبول لمن هو أولى منه بالحفظ والعدد من أسباب الحكم على روايته بالشذوذ أو الوهم(نزهة النظر، ابن حجر، مبحث الشاذ والمحفوظ١/٨٥)ويظهر ذلك في حديث بريرة رضي الله عنها، إذ روى الإمام البخاري عن عائشة رضي الله عنها قصة عتقها، ثم قال: «قال الحكم: وكان زوجها حراً، وقول الحكم مرسل، وقال ابن عباس: رأيته عبداً»(الإمام البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الفرائض، باب الولاء لمن أعتق، حديث ٦٧٥١). فالحكم بن عتيبة من الثقات الحفاظ، كما ذكر ابن حجر في تقريب التهذيب، إلا أن قوله في حرية زوج بريرة لم يتصل بمن شاهد الواقعة. وفي المقابل، جاءت رواية ابن عباس رضي الله عنهما عن مشاهدة مباشرة، وأخرجها الإمام البخاري بإسناد متصل من طريق عكرمة عنه، وفيها أن زوج بريرة كان عبداً يسمى مغيثاً(الإمام البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة، حديث ٥٢٨٣)ولهذا قدّم الإمام البخاري رواية ابن عباس، ونبّه إلى إرسال قول الحكم، من غير أن يطعن في عدالته أو يرد بقية حديثه. وأوضح ابن حجر أن رواية المشاهدة المتصلة أقوى من القول المرسل المخالف لها(فتح الباري، ابن حجر، ١٢/٤١). ونجد أن هذا المثال يبين أن الإمام البخاري كان يحكم على الرواية في موضعها الخاص، فالثقة قد يهم، وتُقدّم عليه رواية الأوثق أو الأعلم بالواقعة متى عضدتها قرائن الاتصال والمشاهدة.

رابعاً: الترجيح بالقرائن الحديثية والعلل الخفية

لا تظهر العلة الخفية من الإسناد منفرداً، وإنما تُكتشف بجمع الطرق ومقارنة مواضع الاختلاف في الوصل والإرسال والرفع والوقف. وقد عد ابن الصلاح هذا المسلك أساساً لمعرفة الحديث المعلل، لأن ظاهر الطريق قد يكون صحيحاً، مع وجود وهم لا يتبين إلا بالموازنة بين روايات الثقات(ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، النوع الثامن عشر ١/٩١)ومن أمثلته حديث جندب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه»(البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، حديث ٥٠٦١). رواه سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران الجوني، عن جندب مرفوعاً، وتابعه الحارث بن عبيد وسعيد بن زيد. غير أن حماد بن سلمة وأبان العطار روياه موقوفاً، ورواه ابن عون عن أبي عمران، عن عبد الله بن الصامت، عن عمر رضي الله عنه. وبعد عرض هذه الوجوه رجح الإمام البخاري طريق جندب، لأنه أصح إسناداً وأكثر رواة. وأوضح ابن حجر أن طريق ابن عون إلى عمر تفرد به عن أصحاب أبي عمران، في حين جاءت رواية جندب من طرق متعددة، كما أن عدداً من الرواة رفعوه إلى النبي ﷺ، فكانت كثرة المتابعات، واتفاق الرواة على جندب، وقوة الطريق المرفوع قرائن مجتمعة في الترجيح(فتح الباري، ابن حجر، ٩/١٠١–١٠٢)ونرى أن هذا المثال يجسد مفهوم العلة الخفية بدقة، فموضع النقد لا يتعلق بضعف ظاهر في الرواة، وإنما باختلافهم في الصحابي ورفع الحديث ووقفه. ومن ثم لم يعتمد الإمام البخاري قرينة منفردة، بل بنى حكمه على اجتماع الطرق وكثرة المتابعين وموافقة الوجه المحفوظ.

خامساً: الترجيح من خلال نقد المتن واختلاف الألفاظ

امتد نقد الإمام البخاري إلى ألفاظ المتون، فكان يقارن الروايات ليميز اللفظ المحفوظ من التفسير المدرج أو الوهم المؤثر في المعنى. ويتضح ذلك في حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل رجلاً: «يا أبا فلان، أما صمت سرر هذا الشهر؟... فإذا أفطرت فصم يومين»(الإمام البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب الصوم من آخر الشهر، حديث ١٩٨٣)وقع في رواية أبي النعمان تفسير الشهر برمضان على سبيل الظن، بينما خلا طريق الصلت بن محمد من هذا التفسير، وجاء طريق ثابت عن مطرف مصرحاً بأن المقصود سرر شعبان. فنبّه الإمام البخاري إلى اختلاف اللفظ، ورجح شعبان، لأن هذا التعيين وافق روايات الحفاظ وسياق الحديث، إذ لا يستقيم حمل السؤال على بعض رمضان مع وجوب صومه كاملاً(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ٤/٢٧١). وقد أوضح ابن حجر أن ذكر رمضان كان وهماً من أبي النعمان، وأن بقية الطرق لم تتضمنه، كما نقل تصريح الإمام البخاري بأن شعبان هو الوجه الأصح(تغليق التعليق على صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني٣/٢٠٠). ونرى أن هذا المثال يكشف تكامل نقد المتن والإسناد عند الإمام البخاري، فلم يرفض أصل الحديث، وإنما عزل اللفظ المدرج، ثم عين الرواية المحفوظة بالاعتماد على اتفاق الطرق وسلامة المعنى والسياق. ومن ثم كان اختلاف الألفاظ عنده مجالاً للنقد والترجيح، لا مجرد تنوع لغوي بين الروايات.

سادساً: دور تراجم البخاري في كشف اختياراته الترجيحية

تكشف تراجم الأبواب عن فهم الإمام البخاري للروايات وموقفه من اختلافها، فقد يحدد بالترجمة دلالة الحديث، أو يجمع بين طرقه، أو يشير إلى الحكم الذي يراه أرجح. كما يُعد ترتيب الأحاديث داخل الباب قرينة على اختياره، لا مجرد وسيلة لتنظيم الكتاب(هدي الساري مقدمة فتح الباري،

ابن حجر العسقلاني، ١٢/١–١٤). نلاحظ أن تراجم الإمام البخاري تكمل منهجه النقدي، إذ تربط دراسة الإسناد والمتن بالاستنباط الفقهي، وتكشف أن ترجيحاته قامت على مجموع القرائن، لا على قوة السند وحدها.

المبحث الثالث: الدراسة النقدية لتطبيقات الإمام البخاري في الترجيح

المطلب الأول: التطبيقات العملية لمنهج الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة

تكشف التطبيقات الآتية أن الإمام البخاري لم يعالج اختلاف الروايات بقاعدة واحدة، بل اختار القرينة الملائمة لكل حديث، فمرة يرجح بقوة الإسناد، ومرة بتاريخ الحكم، ومرة بموافقة الحفاظ، وقد يجمع بين كثرة الطرق ونقد ألفاظ المتن. وتتميز هذه النماذج بأن الإمام البخاري صرّح فيها باختياره، أو دل عليه بترجمة الباب وترتيب الروايات(ألفاظ الترجيح بين الروايات المختلفة عند الإمام البخاري في الجامع الصحيح، العواسا والوريكات،٤٣١–٤٥٥).

المثال الأول: ترجيح رواية عائشة وأم سلمة في صوم الجنب بقوة الإسناد وقرينة الاختصاص روى الإمام البخاري عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل ويصوم»(الجامع الصحيح، الإمام البخاري، كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنباً، ٢٩/٣، رقم١٩٢٥، وله طريق مقرون في بعض الفهارس برقم١٩٢٦). وأورد عقب ذلك ما رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه من الأمر بالفطر لمن أدركه الفجر وهو جنب، ثم حكم بأن طريق عائشة وأم سلمة أقوى إسناداً.يقع التعارض في ظاهر الروايتين، فرواية الزوجتين تثبت صحة صوم من دخل عليه الفجر وهو جنب من جماع وقع ليلاً، بينما يفهم من الرواية المنقولة عن أبي هريرة عدم صحة صومه. غير أن مقارنة الطريقين تكشف تفاوتاً مؤثراً، فقد جاءت رواية عائشة وأم سلمة من طريقين متصلين عن أبي بكر بن عبد الرحمن، وتعلقت بواقعة منزلية تختص أمهات المؤمنين بمعرفتها، في حين بيّن أبو هريرة أن مصدر خبره الفضل بن عباس، ولم يكن قد سمعه مباشرة من النبي ﷺ.وتتحدد مواقف الرواة والنقاد في هذه المسألة في ثلاثة اتجاهات. أولها أن أبا هريرة، حين بلغه خبر عائشة وأم سلمة، أرجع روايته إلى الفضل بن عباس، وأقر بأن الزوجتين أعلم بهذه الواقعة، وهذا الموقف يرفع احتمال التعارض بين رواية صحابي ومشاهدة صحابيتين. وثانيها أن الإمام الشافعي رجح رواية الزوجتين لاجتماع المباشرة والاختصاص وتعدد الناقل، فضلاً عن موافقتها للأصل في جواز استمرار أثر الجنابة إلى ما بعد طلوع الفجر (الأم. اختلاف الحديث، الشافعي، محمد بن إدريس. ٦٤٠/٨). وثالثها أن ابن حجر فسّر حكم الإمام البخاري بأنه ترجيح لقوة الاتصال، لا لمجرد كثرة العدد، لأن الخبر الأول قائم على مشاهدة مباشرة، بينما عاد الخبر الثاني إلى واسطة، مع احتمال أن يكون حكمه متقدماً ثم نُسخ(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ١٧٠/٤–١٧٢). كما عدّ ابن عبد البر رواية عائشة وأم سلمة من الأحاديث المستفيضة التي كثرت طرقها واستقر العمل بها (الاستذكار، ابن عبد البر، ٢٨٩/٣)ونرى أن هذا التطبيق يجسد ترجيحاً مركباً، فالإمام البخاري لم يقدم رواية عائشة وأم سلمة لأن راويتيها أكثر عدداً فحسب، بل لاجتماع قوة الإسناد، والمشاهدة المباشرة، والاختصاص بموضوع الحديث، وتصحيح أبي هريرة لمصدر روايته. وبذلك يتبين أن معرفة صلة الراوي بالواقعة قد تكون أقوى أثراً من العدالة المجردة أو ظاهر اتصال الطريق.

المثال الثاني: ترجيح الحكم المتأخر في مسألة وجوب الغسل من الجماع دون إنزال

روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها، فقد وجب الغسل» (الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، ٢٩١). وقد دعم الإمام البخاري هذا الطريق بمتابعة شعبة وأبان عن قتادة، وصرح في إحدى المتابعات بسماع قتادة من الحسن، بما يدفع احتمال الانقطاع. وفي المقابل روى عن أُبي بن كعب رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ عن الرجل يجامع ولا ينزل، فقال: «يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ ويصلي»(الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، برقم ٢٩٣). فظاهر الحديث الأول وجوب الغسل بمجرد الجماع، بينما يدل الثاني على الاكتفاء بغسل موضع الإصابة والوضوء عند عدم الإنزال.لم يطعن الإمام البخاري في إسناد رواية أُبي بن كعب، فطريقها متصل من رواية يحيى القطان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أُبي. لكنه نبّه بعد إيرادها إلى أن الغسل هو الحكم المتأخر، وأن الرواية الأخرى ذُكرت لإثبات وقوع الاختلاف، وبذلك فصل بين صحة النقل وبقاء الحكم.ويؤيد هذا المسلك ثلاثة مواقف نقدية. أولها أن أُبي بن كعب نفسه أوضح في رواية أخرى أن ترك الغسل كان رخصة في أول الإسلام، ثم صدر الأمر بالغسل، فكان تفسير الراوي لتاريخ الحكم قرينة حاسمة في رفع التعارض(سنن أبي داود، أبو داود، كتاب الطهارة، باب في الإكسال، برقم ٢١٥). وثانيها أن الإمام الشافعي حمل الرواية المبيحة على الحكم الأول، ورأى أن حديث وجوب الغسل يمثل الحكم المتأخر الواجب العمل به(الأم: اختلاف الحديث، الشافعي، ٦٣٨/٨–٦٤٠). وثالثها أن ابن حجر قرر أن عبارة الإمام البخاري تدل على تأخر الحكم الموجب للغسل، وردّ فهم من حمل احتياط الإمام البخاري على مجرد الاستحباب، لأن ترتيب الأحاديث وترجمة الأبواب يدلان على اختيار الوجوب

(فتح الباري، ابن حجر، ١/ ٤٧ –٤٧٥). وأكد ابن الملقن أن الخلاف كان معروفاً في مرحلة مبكرة، ثم استقر قول الجمهور على وجوب الغسل بمجرد الإيلاج (التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ابن الملقن، ٤/ ٦٥٨–٦٦١). ونجد أن هذا المثال ليس ترجيحاً إسنادياً محضاً، لأن الروايتين مقبولتان من جهة النقل، وإنما هو ترجيح للحكم المتأخر من جهة العمل. وقد حافظ الإمام البخاري على الرواية الأولى بوصفها سجلاً لمرحلة تشريعية سابقة، لكنه لم يسوِّ بينها وبين الرواية الناسخة. وهذا يكشف أن الرواية قد تكون صحيحة تاريخياً، مع كون حكمها غير باقٍ تشريعياً.

المثال الثالث: ترجيح لفظ التمر في حديث المصرّاة بموافقة الحفاظ وكثرة الطرق

روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تمر»(الجامع الصحيح، البخاري، كتاب البيوع، باب النهي للبائع أن يحفّل الإبل والبقر والغنم، ٣/٧٠ رقم ٢١٤٨)ثم جمع الإمام البخاري وجوه الاختلاف في لفظ العوض الواجب عند رد الدابة المصرّاة، فذكر روايات أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار عن أبي هريرة بتعيين صاع من تمر، وأشار إلى اختلاف أصحاب ابن سيرين بين من روى صاعاً من تمر ومن رواه صاعاً من طعام. وبعد هذه المقارنة رجح لفظ التمر، لأنه ورد في عدد أكبر من الطرق.ولا يقوم هذا الترجيح على الحساب العددي وحده، فالرواية الأصلية المتصلة جاءت من طريق الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ووافقتها مجموعة من أصحاب أبي هريرة. كما أن أصحاب ابن سيرين الذين رووا التمر، ومنهم أيوب وهشام بن حسان وحبيب بن الشهيد، كانوا أقوى في حديثه من بعض من نقل لفظ الطعام.وقد جاءت أحكام النقاد مؤيدة لهذا الاختيار. فقد عدّ ابن المديني أيوب السختياني من أثبت أصحاب ابن سيرين، مما يمنح روايته وزناً زائداً عند الاختلاف(شرح علل الترمذي، ابن رجب، ٦٨٨/٢). وقدّم أبو حاتم الرازي حبيب بن الشهيد على قرة بن خالد في مراتب أصحاب ابن سيرين، وهو ما يقوي جانب من عيّن التمر على من أطلق الطعام(الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٣١/٧). أما البيهقي فذهب إلى إمكان الجمع، بحمل الطعام في الرواية المطلقة على التمر، لأنه أحد أنواعه ولأن الطرق المفسرة عيّنته(السنن الكبرى، البيهقي، ٥٢٠/٥). ووافق ابن حجر أصل ترجيح الإمام البخاري، وبيّن أن الروايات المصرحة بالتمر أسلم من الاحتمال، وأن لفظ الطعام إما أن يكون عاماً أريد به التمر، أو ناشئاً عن تردد بعض الرواة(فتح الباري، ابن حجر، ٣٦٣/٤–٣٦٤).ونلاحظ أن دقة صنيع الإمام البخاري تظهر في أنه لم يكتف بإخراج اللفظ الذي اختاره، بل عرض اللفظ المخالف وبيّن موضعه من شبكة الطرق. كما أن وصف رواية التمر بأنها الأكثر لا يعني تقديم الكثرة مطلقاً، بل تقديم الكثرة المؤيدة بمراتب الرواة وتعدد أصحاب الصحابي واتفاق الحفاظ على التعيين. ومن ثم فالراجح هنا ثمرة اجتماع الكم والكيف، لا مجرد غلبة عددية.

المثال الرابع: ترجيح ثبوت اشتراط جابر ركوب الجمل إلى المدينة

روى الإمام البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «أنه كان يسير على جمل له قد أعيا، فمر النبي ﷺ فضربه، فدعا له، فسار بسير ليس يسير مثله، ثم قال: بعنيه بوقية. قلت: لا. ثم قال: بعنيه بوقية. فبعته، فاستثنيت حملانه إلى أهلي، فلما قدمنا أتيته بالجمل، ونقدني ثمنه، ثم انصرفت، فأرسل على إثري، فقال: ما كنت لآخذ جملك، فخذ جملك ذلك فهو مالك»(الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، ١٨٩/٣، ح٢٧١٨)اختلف الرواة في وصف انتفاع جابر بظهر الجمل بعد البيع، فرواية المغيرة عن الشعبي تثبت أن جابر اشترط الركوب في أصل العقد، بينما توهم رواية زكريا عن الشعبي أن الإذن بالركوب صدر بعد تمام البيع، فلا يكون شرطاً فيه. كما جاءت طرق عطاء ومحمد بن المنكدر وأبي الزبير وزيد بن أسلم مؤيدة لمعنى الاشتراط، ووردت روايات أخرى لم تذكره صراحة. وقد جمع الإمام البخاري هذه الألفاظ، ثم حكم بأن الروايات المثبتة للاشتراط أكثر طرقاً وأصح مخرجاً.وتكشف ترجمة الباب عن الجانب الفقهي لهذا الترجيح، إذ صاغ الإمام البخاري عنوانه بما يدل على جواز اشتراط البائع منفعة معلومة إلى مكان محدد. ومع ذلك لم يبن هذا الاختيار على الاستنباط الفقهي وحده، بل سبقه تحقيق روايات الواقعة، والتمييز بين الرواية التي نفت الشرط والرواية التي سكتت عنه، فالسكوت عن ذكر الشرط لا يعارض إثباته إذا نقله الحفاظ.اختلف النقاد في توجيه روايات قصة جمل جابر. فنقل ابن حجر عن الطحاوي أنه حمل الواقعة على أن البيع لم يكن مقصوداً على وجه الإلزام، مستدلاً برد النبي ﷺ الجمل إلى جابر مع إبقائه الثمن له(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ٣١٨/٥–٣١٩). ونقل عن القرطبي اعتراضه على هذا التأويل، لأن ألفاظ المساومة والبيع ودفع الثمن تدل على انعقاد العقد، أما رد الجمل فكان تفضلاً مستقلاً بعد تمامه(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ٣١٩/٥). كما أورد ابن حجر تقرير ابن دقيق العيد أن اختلاف الروايات لا يوجب التوقف إذا ترجح أحد وجوهها بكثرة الناقلين أو قوة الحفظ، بل يعمل بالوجه الراجح(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ٣١٨/٥). وأيد ابن حجر اختيار الإمام البخاري، لأن رواة الاشتراط أكثر عدداً، ولأن إثباتهم الشرط زيادة محفوظة لا تعارض الروايات التي سكتت عنه أو اقتصرت على الإذن بالركوب(فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ٣٢١/٥). وأشار ابن الملقن إلى تعدد طرق القصة واختلافها في مقدار الثمن وصيغة الانتفاع بظهر الجمل، مع

اعتماد الروايات المثبتة للاشتراط لقوتها وكثرتها(التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، ١٠٧/١٧–١٠٨)ونجد أن هذا المثال يكشف تكامل منهج الإمام البخاري، إذ لم يقبل زيادة الاشتراط لمجرد رواية ثقة لها، بل رجحها لتعدد ناقليها وقوة مخرجها وعدم ورود نفي صريح يعارضها. وجاءت ترجمة الباب: «باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز» تعبيراً عن النتيجة الفقهية التي انتهى إليها بعد مقارنة طرق الحديث، وبذلك كان الاستنباط الفقهي ثمرةً للتحقيق الروائي، لا حكماً منفصلاً عنه(الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، ١٨٩/٣، رقم ٢٧١٨؛ فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ٣١٨/٥–٣٢١). تظهر الأمثلة الأربعة أن الإمام البخاري انتقل من مجرد جمع الروايات إلى تشخيص سبب الاختلاف في كل حديث. ففي صوم الجنب رجح بقوة الإسناد والاختصاص بالواقعة، وفي مسألة الغسل قدّم الحكم المتأخر مع إبقاء الرواية السابقة لسلامة سندها، وفي حديث المصرّاة اعتمد موافقة الحفاظ وكثرة الطرق، وفي قصة جمل جابر جمع بين زيادة الثقة وتعدد الناقلين ودلالة ترجمة الباب. وعليه، فإن منهجه في الترجيح منهج تطبيقي مرن، تتكامل فيه دراسة السند والمتن والتاريخ ومراتب الرواة، ولا تختزل أحكامه في قاعدة آلية واحدة.

المطلب الثاني: تقويم منهج الإمام البخاري وأثره في الدراسات الحديثية والنقدية

يمثل منهج الإمام البخاري في الترجيح صورة ناضجة للنقد الحديثي التطبيقي، لأنه لم يفصل بين الإسناد والمتن، ولم يحصر الحكم في سلامة الطريق الظاهرة، بل بنى اختياراته على جمع الروايات، ومعرفة مراتب ناقليها، وتحليل ألفاظها، واستحضار القرائن التاريخية والفقهية. غير أن التقويم العلمي لهذا المنهج لا يقتصر على بيان مزاياه، بل يقتضي تحديد طبيعته وحدود الاستفادة منه، والتمييز بين ما صرح به الإمام البخاري وما استنبطه الشراح من تصرفاته.

أولاً: تقويم البناء الإسنادي ومعايير المفاضلة بين الرواة

تتمثل أبرز قوة في الجانب الإسنادي عند الإمام البخاري في انتقاله من الحكم العام على الراوي إلى تقويم روايته في سياق محدد، فالراوي الثقة قد يضبط حديث شيخ دون آخر، وقد تكون روايته قوية في بلد أو مرحلة زمنية، ثم تتغير درجة ضبطه بعد ذلك. ولذلك راعى الإمام البخاري مراتب أصحاب الشيخ، وطول الملازمة، وثبوت السماع، وموافقة الحفاظ، واختلاف الرواة في الوصل والإرسال والرفع والوقف. وهذا يفسر تقديمه بعض الثقات على بعض من غير أن يستلزم ذلك إسقاط الرواية المرجوحة أو الطعن في ناقلها.وتؤكد ترجمة الإمام البخاري في كتب الرجال أنه مارس النقد قبل تصنيف الجامع الصحيح، وأن معرفته الواسعة بالشيوخ والطرق كانت أساس اختياراته داخله، فقد عرض الذهبي شهادات الأئمة في تقدمه في الحفظ والعلل ومعرفة الرجال، بما يدل على أن بناء الصحيح كان ثمرة مشروع نقدي سابق، لا مجرد انتقاء متأخر من الكتب المتداولة(سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٩١/١٢–٣٩٥، ٤١٨–٤٢٠). كما بيّن ابن حجر أن شرط الإمام البخاري يتجاوز العدالة المجردة إلى قوة الضبط وظهور الاتصال وسلامة الخبر من العلة، وأن مراتب رجال الصحيح ليست متساوية من جميع الجهات (هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، ٨–١٢، ٣٨١–٣٨٤)ويؤيد هذا التصور ما قرره ابن أبي حاتم من أن وظيفة الناقد لا تنتهي عند معرفة الثقة والضعيف، بل تمتد إلى تمييز مراتب العدول ومقادير ضبطهم، لأن موضع الترجيح يظهر غالباً عند اختلاف المقبولين، لا عند مقابلة الثقة بالمتروك فقط(الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥–١٠). وقد خلص أبو بكر كافي، بعد استقراء تطبيقات الصحيح، إلى أن الإمام البخاري كان يوازن بين الاتصال والضبط والقرائن، ولا يكتفي بصورة الإسناد أو إمكان اللقاء النظري(منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ٨٣–١٤٤)ومع هذه القوة، ينبغي عدم تحويل اختيارات الإمام البخاري إلى قواعد آلية مطردة، فتركه طريقاً لا يعني دائماً تضعيفه، وإخراجه راوياً لا يفيد أن جميع مروياته عنده في مرتبة واحدة. كما أن ما اصطلح عليه المتأخرون بشرط الإمام البخاري هو في جانب منه نتيجة لاستقراء صنيعه، لا نصاً تفصيلياً وضعه الإمام البخاري لجميع أحاديث كتابه. ومن ثم فإن الحكم على اختياره الإسنادي يقتضي دراسة جميع طرق الحديث ومواضع تخريجه، لا الاكتفاء بوجود الراوي في الصحيح أو غيابه عنه.

ثانياً: تقويم نقد المتن وإدارة الاختلاف بين الروايات

يتضح من الجامع الصحيح أن الإمام البخاري درس المتن في ضوء اختلاف الألفاظ، والزيادة والاختصار، وتعدد السياقات، مع ربط ذلك بأسانيد الروايات ومراتب ناقليها. ولذلك قد يصحح أصل الحديث ثم يرجح لفظاً بعينه، أو يورد الوجه المرجوح لبيان منشأ الاختلاف، أو يوزع طرق الحديث على أبواب متعددة لإبراز ما ينفرد به كل طريق.وقد قدّم الإمام البخاري الجمع عند إمكان حمل الروايات على أحوال مختلفة، وانتقل إلى النسخ إذا ثبت التاريخ، أو إلى الترجيح عند تعذر الجمع. ويتفق هذا المسلك مع قواعد مختلف الحديث، مع التنبيه إلى أن تطبيقه العملي سبق تدوينها الاصطلاحي(علوم الحديث، ابن الصلاح، ٢٨٤–٢٨٦). وأكدت دراسة محمد يوسف المهدي علي أن الإمام البخاري وظف الجمع والنسخ والترجيح

بحسب قرائن كل حديث، ولم يعد اختلاف الألفاظ وحده دليلاً على الاضطراب(منهج الإمام البخاري في مختلف الحديث ودفع التعارض الظاهر بين النصوص وأثره في فهم الحديث النبوي، علي المغربي، محمد يوسف المهدي. ٣٠٣–٣٣٦). وتكشف هذه الممارسة أن نقد المتن عند الإمام البخاري لم يكن منفصلاً عن نقد الإسناد، بل تأسس على المقارنة بين الطرق والألفاظ والسياقات، وهو ما يتفق مع طبيعة النقد الحديثي عند المتقدمين(معالم نقد المتن عند المحدثين وعلاقته بالإسناد. مبرك عبد الكريم، ١٩٦–٢٢١). ومع ذلك، ينبغي الحذر من نسبة كل استنباط في تراجم الأبواب إليه على سبيل الجزم، إذ لا يثبت اختياره إلا بضم الترجمة إلى حديث الباب وتعليقاته وسائر طرق الحديث.

ثالثاً: أثر منهج الإمام البخاري في علم العلل والنقد الحديثي

لم ينشئ الإمام البخاري علم العلل من بدايته، فقد سبقه إليه شعبة ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني وغيرهم، لكنه مثّل مرحلة متقدمة في تطبيقه وتوظيفه داخل كتاب اشترط فيه الصحة. وتكمن إضافته في أنه أدخل نتائج النقد المقارن في بنية الجامع الصحيح، من خلال اختيار الطرق، وتقديم بعضها، وإيراد المتابعات والتعليقات، وتكرار الحديث في أبواب مختلفة، والتنبيه أحياناً إلى الرواية الأصح أو الأكثر أو الأبين.وقد بيّن ابن رجب أن أحكام النقاد المتقدمين لا تفهم من القواعد النظرية وحدها، لأنها تقوم على خبرة واسعة بحديث الراوي، ومقارنة مروياته بمرويات أصحابه، واستحضار قرائن قد تختلف من حديث إلى آخر. وكان الإمام البخاري من أبرز ممثلي هذا الاتجاه القرائني(شرح علل الترمذي، ابن رجب، ٥٨٢/٢–٦٨٩). ثم أسهم الخطيب البغدادي في جمع أصول الرواية والقبول والموازنة بين الأخبار في صورة أكثر تنظيماً، فانتقلت الممارسة النقدية التي يمثلها الإمام البخاري وأقرانه إلى مرحلة التقعيد والتدوين المنهجي(الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ٤٢٤–٤٣٥)ويمتد أثر الإمام البخاري إلى شروح الصحيح، لأن الشراح لم يقتصروا على تفسير المتون، بل عملوا على كشف أسباب التكرار، وتوجيه التعليقات، وربط التراجم بالأحاديث، وتفسير تقديم طريق على آخر. وبهذا أصبح الجامع الصحيح مصدراً لدراسة قواعد العلل والترجيح، لا مجرد مستودع للأحاديث الصحيحة.ومع ذلك، فالأدق وصف أثر الإمام البخاري بأنه ترسيخ لمنهج النقاد وتقديم نموذج تطبيقي بالغ النضج، لا تأسيس منفرد لجميع قواعد الترجيح. كما أن اختلاف بعض النقاد معه في أحاديث محدودة يؤكد بقاء المجال للاجتهاد العلمي، ولا ينقض مكانته، لأن علم العلل يقوم بطبيعته على موازنة القرائن، وقد تختلف أوزانها عند الأئمة مع اتفاقهم على أصول النقد.

رابعاً: أثر منهج الإمام البخاري في الدراسات الحديثية المعاصرة

اتجهت الدراسات المعاصرة إلى تجاوز العرض العام لمكانة الإمام البخاري، فأصبحت تدرس أدواته النقدية دراسة جزئية تطبيقية. فمنها ما تتبع ألفاظه الصريحة في الترجيح، وكشف أن استعماله ألفاظ القوة والكثرة والبيان مرتبط بقرائن محددة في كل موضع(ألفاظ الترجيح بين الروايات المختلفة عند الإمام البخاري في الجامع الصحيح، العواسا والوريكات، ٤٣١–٤٥٥). ومنها ما درس منهجه في مختلف الحديث، أو علاقة الأسانيد بالتراجم، أو مقاصد التكرار والتعليق.وتدل دراسة كبيرو غوجي للأحاديث المكررة والمعلقة على أن تكرار الحديث عند الإمام البخاري يؤدي وظائف نقدية وفقهية، وأن حذف تلك المواضع أو النظر إليها منفردة قد يحجب جانباً من منهجه في بيان اختلاف الطرق والألفاظ (معالم منهج الإمام البخاري في توظيف الأحاديث المكررة والمعلقة في صحيحه، غوجي، كبيرو، ٦٣١–٦٦٠). ويؤكد هذا الاتجاه أن الوحدة المناسبة لدراسة منهج الإمام البخاري ليست الحديث في موضع واحد، بل مجموع مواضعه وطرقه وتراجمه وتعليقاته. وتتحدد قيمة منهجه للباحث المعاصر في جملة من الضوابط العملية: استقراء جميع طرق الحديث قبل الحكم، وتوثيق أوجه الاختلاف بين الرواة، والتمييز بين تصحيح أصل الحديث وترجيح لفظ معين، والفصل بين قول الإمام البخاري الصريح وما استنبطه الشراح، وربط الحكم النقدي بمراتب الرواة وخصوصية كل راو بشيخه. كما ينبغي تثبيت طبعة الجامع الصحيح عند التخريج، لأن اختلاف ترقيم الأحاديث والصفحات قد يؤدي إلى اضطراب الإحالات.وبناء على ذلك، لا تتمثل الإفادة المعاصرة من منهج الإمام البخاري في تكرار أحكامه أو الاكتفاء ببيان منزلته، بل في استعادة طريقته في البحث: جمع المادة قبل تفسيرها، ومقارنة الروايات قبل ترجيحها، وعدم رد الخبر لمجرد الاختلاف، وعدم قبول الزيادة أو المخالفة من غير فحص قرائنها. وهذا هو الأثر الأعمق لمنهجه في الدراسات الحديثية والنقدية.يتبين أن قوة منهج الإمام البخاري ترجع إلى تكامل أدواته، لا إلى معيار منفرد، فقد جمع بين معرفة الرجال، وتحقيق الاتصال، ومقارنة الألفاظ، وفحص القرائن، واستثمار التراجم والترتيب في بيان اختياراته. كما يتبين أن سلامة دراسة منهجه تقتضي تجنب المبالغة في تعميم أحكامه الجزئية أو نسبة كل استنباط إليه. ومن ثم يمثل منهجه نموذجاً رفيعاً للنقد الحديثي القائم على الاستقراء والموازنة، مع بقائه جزءاً من مدرسة نقدية واسعة أسهم فيها أئمة الحديث قبله ومعه وبعده.

الخاتمة

تناول البحث منهج الإمام البخاري في الترجيح بين الروايات المتعارضة، وتتبع تكوينه العلمي، وأصوله النقدية، ومعاييره في المفاضلة بين الأسانيد والمتون. وكشفت التطبيقات أن اختياراته قامت على استقراء الطرق، ومعرفة مراتب الرواة، وتحليل الألفاظ والسياقات، والاستفادة من التاريخ والتراجم والقرائن الخفية. وخلص البحث إلى أن منهجه قدم صورة ناضجة للنقد الحديثي التطبيقي، وربط بين صحة الرواية وفهم دلالتها، وأسهم في ترسيخ الموازنة العلمية بين الأخبار المختلفة.

النتائج

١. أظهرت الدراسة أن البيئة العلمية والرحلات والشيوخ أسهمت في تكوين الملكة النقدية للإمام البخاري.
٢. تبين أن الإمام البخاري عالج التعارض الظاهري بالجمع أولا، ثم النسخ أو الترجيح بحسب القرائن.
٣. أثبت البحث أن ترجيحه قام على تكامل اتصال السند ومراتب الرواة ونقد المتن والعلل الخفية.
٤. كشفت التطبيقات تنوع ترجيحاته بين الاختصاص بالواقعة، وتاريخ الحكم، وموافقة الحفاظ، وتعدد الطرق.
٥. أوضحت الدراسة أن تراجم الأبواب وترتيب الروايات والتعليقات كشفت عن اختياراته الحديثية والفقهية.
٦. خلص البحث إلى أن منهج الإمام البخاري قدم نموذجا تطبيقيا ناضجا أسهم في ترسيخ النقد الحديثي.

التوصيات

١. أوصى البحث بضرورة توسيع الدراسات المتخصصة في منهج الإمام البخاري النقدي، ولا سيما الجوانب التطبيقية المتعلقة بالترجيح بين الروايات.
٢. أوصى بإجراء دراسات مقارنة بين منهج البخاري في الترجيح ومناهج أئمة الحديث الآخرين، للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.
٣. أوصى بالعناية بمؤلفات البخاري الأخرى غير الجامع الصحيح، مثل التاريخ الكبير وكتب الرجال، لما تتضمنه من إشارات مهمة إلى قواعده النقدية.
٤. أوصى الباحثون بدراسة تراجم الإمام البخاري للأبواب دراسة مستقلة، لما لها من دور في فهم اختياراته الحديثية والفقهية.
٥. أوصى البحث بالإفادة من منهج المحدثين في التعامل مع اختلاف الروايات في الدراسات الحديثية المعاصرة، من خلال الجمع بين التحليل النقدي والدراسة السياقية للنصوص.

قائمة المصادر والمراجع:

١. اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه من خلال كتابه الجامع الصحيح، ٢٠١٠م، محمد عبد الكريم "محمد صابر" الحنبرجي، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية.

٢. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري. تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض. ط١. ٩ مجلدات. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣. ألفاظ الترجيح بين الروايات المختلفة عند الإمام البخاري في الجامع الصحيح، ٢٠٢٢م، زينب إبراهيم العواسا وعبد الكريم الوريكات، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد ٣٠، العدد ١.

٤. الأم. اختلاف الحديث، الشافعي، محمد بن إدريس. ٨ مجلدات. بيروت: دار المعرفة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٥. الإمام البخاري ومنهجه في الصحيح وأثره في علوم الحديث، ١٩٩٩م، عبد الله بن يوسف الجديع، (بيروت: مؤسسة الريان).

٦. تاريخ بغداد، ١٤٢٢هـ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٧. تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٦م).

٨. تغليق التعليق على صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. دراسة وتحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. ط١. ٥ مجلدات. بيروت: المكتب الإسلامي؛ عمّان: دار عمار

٩. تقريب التهذيب. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. تحقيق محمد عوامة. ط١. مجلد واحد. حلب: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٩٨٠م، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١١. التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ابن الملقن، عمر بن علي. تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. ط١. ٣٦ مجلداً. دمشق: دار النوادر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٢. الجامع الصحيح، ١٤٢٢هـ، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت: دار طوق النجاة.
١٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ١٤٠٣هـ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف).
١٤. الجرح والتعديل، ١٩٥٢م، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية).
١٥. سنن أبي داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي. ط١. ٧ مجلدات. بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
١٦. السنن الكبرى، ١٣٤٤هـ، أحمد بن الحسين البيهقي، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف النظامية).
١٧. سير أعلام النبلاء، ١٩٨٥م، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٨. شرح الكرماني على صحيح البخاري، ١٩٨١م، محمد بن يوسف الكرماني، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
١٩. شرح صحيح مسلم، ١٣٩٢هـ، يحيى بن شرف النووي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
٢٠. شرح علل الترمذي، ١٤٠٧هـ، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الزرقاء: مكتبة المنار.
٢١. صحيح مسلم، د.ت، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
٢٢. طبقات الشافعية الكبرى، ١٤١٣هـ، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر.
٢٣. عتر، نور الدين ضياء الدين. «الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح». مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مج٢، ع٤، ديسمبر ١٩٨٥م/ربيع الأول ١٤٠٦هـ،
٢٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د.ت، بدر الدين العيني، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
٢٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٣٧٩هـ، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، بيروت: دار المعرفة.
٢٦. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ١٤٠٣هـ، شمس الدين السخاوي، تحقيق علي حسين علي، القاهرة: مكتبة السنة.
٢٧. قواعد المحدثين في الترجيح ودفع التعارض في الأسانيد والمتون، ٢٠٢٤م، عائشة بنت محمد بن رجاء الله الحربي، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة.
٢٨. الكفاية في علم الرواية، ١٤٠٩هـ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٩. المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري – شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السفيري الشافعي (طبعة دار الكتب العلمية)
٣٠. معالم منهج الإمام البخاري في توظيف الأحاديث المكررة والمعلقة في صحيحه: دراسة تحليلية تطبيقية. غوجي، كبيرو. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية للعلوم الإسلامية والقانونية ٢٢، ع١ (٢٠٢٦).
٣١. معالم نقد المتن عند المحدثين وعلاقته بالإسناد. مبرك عبد الكريم. مجلة العلوم الإسلامية ٥، ع١ (٢٠٢٣).
٣٢. مقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، (المتوفى: ٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر – سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت١٤٠٦هـ.
٣٣. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، ٢٠٠٠م، أبو بكر كافي، (بيروت: دار ابن حزم).
٣٤. منهج الإمام البخاري في مختلف الحديث ودفع التعارض الظاهر بين النصوص وأثره في فهم الحديث النبوي: دراسة تطبيقية على نماذج من صحيح البخاري. علي المغربي، محمد يوسف المهدي. مجلة معالم الدعوة الإسلامية ١٢، ع١ (٢٠٢٠) .
٣٥. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ١٤٢٢هـ، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: مطبعة الصباح).
٣٦. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ١٣٧٩هـ، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، بيروت: دار المعرفة.